الأمم المتحدة

E/2013/NGO/84

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
24 April 2013
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣

جنيف، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من Unnayan Onneshan، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يعمم وفقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

050613 050613 13-31144X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

تتخلف البلدان النامية وأقل البلدان نمواً بدرجة كبيرة عن البلدان المتقدمة من حيث المعرفة العلمية، والابتكار، والتنمية التكنولوجية، كما يتضح من نصيب هذه البلدان من الباحثين، والمطبوعات، وبراءات الاختراع، والعائدات، ورسوم الترخيص.

وتعتقد منظمة Unnayan Onneshan أنه من المهم تحقيق التعادل في هذا الصدد. وهناك طريقتان بشكل عام لتحقيق هذا الهدف. النهج الأول هو إقامة شراكات وآليات دولية يمكن رصدها، والإبلاغ عنها، والتحقق منها لنقل التكنولوجيا، ونشر المعرفة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. والنهج الثاني هو أنه يتعين مضاعفة الاستثمارات العامة بسبب حالات الإخفاق الكامنة في الأسواق، ونقاط الضعف النُّظومية في المشاريع الخاصة.

ويختلف الاستثمار في العلم، والابتكار، والتكنولوجيا عن أنواع الاستثمار الأخرى لأنه يؤدي إلى آثار مضاعفة، وعوامل خارجية إيجابية في المجتمع، حتى عندما لا يكون ظهور هذه الآثار والعوامل لتحقيق نتيجة معينة.

وتوجد للمشاريع الخاصة أهداف مختلفة، وفي معظم الحالات، لا تدرك هذه المشاريع أن التنمية المستدامة تحقق أغراضها الفعلية. ومع أنها تستخدم الإيجارات الاحتكارية، وحقوق الملكية الفكرية كحوافز للابتكار في القطاع الخاص، إلا أنها لا تساعد كثيراً في تحقيق التعادل العالمي. بل إنها تفرض عبئاً غير متكافئ عن طريق الاحتكارات المعتادة واحتكارات القلّة، وتعجز عن معالجة إخفاقات التنسيق، أي توفير الاستثمارات التكميلية على النحو المطلوب، وعندما تكون مطلوبة.

وقد كانت معظم البلدان النامية مثقلة بالاختناقات الهيكلية والقيود على جانب الإمداد عند توفير المستويات المطلوبة من الاستثمار في العلم والابتكار، مع أن هذه الاستثمارات حاسمة بنسبة لها لكي تلحق بالركب.

فقد قدمت بلدان الشمال وعوداً عديدة في الاتفاقات الدولية المختلفة بنقل التكنولوجيا للبلدان النامية، ولكن هذه الوعود لم تتجاوز العلاقات العامة، و لم تكن قابلة للتطبيق عن طريق توفير الموارد الكافية وآليات الامتثال.

ولهذا تتقدم هذه المنظمة بالتوصيات التالية لدفع عجلة التقدم العلمي والتكنولوجي على نطاق العالم من أجل إعمال الحق في التنمية لعالم يتسم بالإنصاف والعدالة والاستدامة:

على المستوى العالمي

(أ) إنشاء هيئة دولية وآلية قانونية لنظام للامتثال، بما يحقق الفائدة لأجيال البشرية في الحاضر والمستقبل على أساس الحقوق في التنمية، والإنصاف، والعدالة، ووفقاً للمسؤوليات المتباينة، بحيث تعكس مستويات التنمية والقدرات. وتكون البلدان المتقدمة مسؤولة عن نقل التكنولوجيات والابتكارات إلى البلدان النامية طبقاً لاحتياجاتها النوعية وظروفها الخاصة. ويكون لأقل البلدان نمواً الحق في معاملة خاصة وتفضيلية نظراً لمستواها في مجال التنمية العالمية؛

(ب) إنشاء صندوق إضافي يمكن التنبؤ به، مع نظام حوكمة لصالح المستفيدين من أجل نقل التكنولوجيا، والبحوث، والأنشطة الابتكارية إلى البلدان النامية، مع التركيز على أقل البلدان نمواً، لتلبية احتياجاتها النوعية، وطبقاً لظروفها الخاصة؛

(ج) إنشاء آلية رقابية عالمية مع نظام للامتثال بشأن الشركات عبر الوطنية لضمان نقل التكنولوجيا إلى بلدان العالم النامي، ونظام لتحصيل الضرائب على معاملاتها.

على المستوى الوطني

(أ) زيادة الاستثمار في كافة مجالات العلم والابتكار والتكنولوجيا من أجل التنمية المتكافئة؛

(ب) تقديم حوافز ضريبية وغيرها لتشجيع القطاع الخاص في مجالات البحث والابتكار؛

(ج) تشجيع المحافظة على المعارف الأصلية واستخدامها المستدام.